إِخْتِلافُ العُلَماءِ فِي مَسْأَلَةِ تَرْتِيبِ القُرْآنِ الكَرِيمِ

(بَحْثٌ رِوائيٌّ اسْتِدْلالِيٌّ)

سماحة السيد علي الحسيني الشهرستاني
مؤسسة أهل البيت لإحياء التراث
مشهد – جمهورية ايران الاسلامية

فحوى البحث

تحجَّرتْ الروايات بشأن نزول القرآن وتدوينه وجمعه وترتيبه على قصة تناقلها الرواة كابراً عن كابر من دون عرضها على العقل ليحكم فيها بحكم ما يجوز وما لايجوز علماً بأن اكثر تلك الروايات تافه قد لا يرقى الى مستوى المحاجة، وابرزها في ذلك قصة الآيات الثلاث من أواخر سورة (التوبة) والتي ضاعت حتى من علي عليه السلام وأبي بن كعب وابن مسعود وجمهور الصحابة ليجدوها عند ابي خزيمة!!!. أي عقل تافه يمكن أن يصدق هذا الخبر الذي ينبئ بحالة لامبالاة الصحابة بقرآنهم..؟!. والذي زمر له المستشرقون وطبلوا عبر عصور طويلة. وقد تصدى سماحة العلامة المحقق السيد الشهرستاني لهذه المباحث بالنفس الاكاديمي العقلي الاستدلالي فناقش الروايات مناقشة هادئة كما وردت في كتب الجمهور ، وقد يكون سماحته أول من فعل ذلك على أمل أن تنشر المجلة لسماحته ابحاثاً اخرى ضمن هذه الصدد أن شاء الله –تعالى –.

بسم الله الرحمن الرحيم

اختلف الباحثون في ترتيب سور القرآن وآياته، هل جميعه توقيفيّ، أم أنّ ترتيب الآيات في السور يختلف عن ترتيب السور نفسها، فالأوّل توقيفيّ والثاني مختلَفٌ فيه؟.

فبعضهم ذهب إلى توقيفيّة السور، وآخرون إلى أنّها من اجتهادات الصحابة، ورأيٌ ثالث ذهب إلى رأيٍ وسط، وهو توقيفية الترتيب في جميع السور إلّا براءة والأنفال[1]، ومثله الأمر بالنسبة إلى ترتيب الآيات في السور.

وقد استدلّوا على توقيفيّة الآيات وأنها كانت تحت إشراف رسول الله بأحاديث، منها: حديث زيد بن ثابت: كنّا عند رسول الله ﷺ نؤلّف القرآن من الرقاع[2].

وما أخرجه الترمذيّ وأحمد وأبو داوود والنسائيّ عن ابن عبّاس، قال: قلت لعثمان: ما حملَكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين، فقرنتهم بينها ولم تكتبوا بينها سطر (بسم الله الرحمن الرحيم)؟...[3] الى آخر الخبر.

ومنها: ما أخرجه البخاريّ عن ابن الزبير، قال: قلت لعثمان: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا..﴾ قد نسختها الآية الأُخرى، فلمَ تكتبُها ولم تدَعْها؟. قال: يا ابن أخي، لا أُغيّر شيئاً منه من مكانه[4].

ومنها: ما رواه مسلم عن عمر، قال: ما راجعت رسول الله ﷺ في شيءٍ ما راجعته في الكلالة، حتّى طعن بإصبعه في صدري، فقال: «يا عمر، ألا تكفيك آية الصيف الّتي في آخر سورة النساء»[5].

(١) هذا ما ذهب إليه البيهقي، أنظر: تفسير روح المعاني ١: ٢٧.

(٢) سنن الترمذي ٥: ٧٣٤/ ح ٣٩٥٤، مسند أحمد ٥: ١٨٤/ ح ٢١٦٤٧.

(٣) سنن الترمذي ٥: ٢٧٢/ ح ٣٠٨٦، مسند أحمد ١: ٥٧/ ح ٣٩٩ و٦٩/ ح ٤٩٩ من مسند عثمان بن عفّان، سنن أبي داوود ١: ٢٠٨/ ح ٧٨٦، سنن النسائي الكبرى ٥: ١٠/ ح ٨٠٠٧ الباب ٣٠ السورة الّتي يُذكر فيها كذا.

(٤) صحيح البخاري ٤: ١٦٤٦/ ٤٢٥٦.

(٥) صحيح مسلم ١: ٣٩٦/ ٥٦٧، ٣: ١٢٣٦/ ١٦١٧.

ومنها: الأحاديث في خواتيم سورة البقرة[٦].

ومنها: ما رواه مسلم عن أبي الدرداء مرفوعاً: «مَن حفظ عشر آياتٍ من أوّل سورة الكهف عُصِم من الدجّال»[٧].

هذه هي الاخبار التي ذكرها السيوطيّ في الإتقان)، وأضاف: ومن النصوص الدالّة على ذلك إجمالاً ما ثبت من قراءته ﷺ لسور عديدة.

ثمّ أخذ السيوطيّ يعدّد تلك السور، وقال:

... تدلّ قراءته لها بمشهدٍ من الصحابة أنّ ترتيب آيها توقيفيّ، وما كان الصحابة ليرتّبوا ترتيباً سمعوا النبيّ ﷺ يقرأ على خلافه، فبلغ ذلك مبلغ التواتر.

نعم، يشكل على ذلك ما أخرجه ابن أبي داوود في (المصاحف) من طريق محمّد بن إسحاق، عن يحيى بن عبّاد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال: أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة، فقال: أشهد أنّي سمعتُهما من رسول الله ووعيتهما. فقال عمر: وأنا أشهد لقد سمعتهما. ثمّ قال: لو كانت ثلاث آياتٍ لجعلتها سورةً على حدة، فانظروا آخر سورةٍ من القرآن فألحقوها في آخرها.

قال ابن حجر: ظاهر هذا أنّهم كانوا يؤلّفون آيات السور باجتهادهم، وسائر الأخبار تدلّ على أنّهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلّا بتوقيف.

قلت: يعارضه ما أخرجه ابن أبي داوود أيضاً من طريق أبي العالية، عن أُبيّ بن كعب، أنّهم جمعوا القرآن، فلمّا انتهوا إلى الآية الّتي في سورة براءة: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [سورة التوبة: ١٢٧]، ظنّوا أنّ هذا آخر ما أُنزل، فقال أُبي: إنّ رسول الله أقرأني بعد هذا آيتين: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ ..﴾ إلى آخر السورة[٨].

(٦) أنظر: صحيح مسلم ١: ١٥٧/ ١٧٣، سنن الترمذي ٥: ٣٩٣/ ٣٢٧٦، وغيره.

(٧) صحيح مسلم ١: ٥٥٥/ ح ٨٠٩ الباب ٤٤ في فضل سورة الكهف وآية الكرسي.

(٨) الإتقان ١: ١٦٩.

كان هذا كلام السيوطيّ، وقد أضاف بعضهم ادلة وقرائن أخرى في توقيفية الآيات، بأنه لو كان اجتهادياً لكان الأَولى تقديم النهار على الليل في قوله تعالى في سورة الليل: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ على غرار قوله في سورة الشمس ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا﴾ وأمثالها وحيث لم نقف على هكذا شيء عرفنا بأن النص القرآني توقيفي لا يجوز التغيير فيه.

ويؤيده ما رواه الشيخ الصدوق والكليني، عن علي بن الحسين قال: **قال رسول الله: من قرأ أربع آيات من أول سورة البقرة، وآية الكرسي، وآيتين بعدها، وثلاث آيات من آخرها، لم ير في نفسه وماله شيئاً يكرهه...**[9] تأكيداً على تحديد أماكن الآيات في السور.

وجاء قريب من هذا في البخاري: من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه[10] ومعناه أن ترتيب الآيات كانت بأمر رسول الله ﷺ ومثله: **من قرأ آخر سورة الحشر ثم مات من يومه أو ليلته كفر عنه كل خطية**، وأمثالها.

ونظرة واحدة الى فضائل السور في كتاب بحار الأنوار توقفك بوضوح على ترتيب السور والآيات وعلى توقيفيّة الآيات[11].

فهذا بعض الكلام عن توقيفية الآيات داخل السورة عند الفريقين، وهو يؤكد توقيفية الترتيب في القرآن المنزل ووحدته، لكنّ في مطاوي كلمات علماء آخرين ترى شيئاً آخر، وهو اختلاف ترتيب النزول عن ترتيب التلاوة، مع قبولهم بأنّ كليهما قرآن.

سر تكرر العرضات كلّ عام

ويمكننا أن نوضح هذا المدَّعى من خلال بيان سرّ تكرّر العرضات بين جبرئيل الأمين والصادق الأمين ﷺ في كلّ عام، وأنّ هذا اللّقاء الثنائي بينهما لا يمكن أن يكون لغواً، بل فيه هدف مهمّ وفائدة عظمى، وهو إرجاع المُنزَل نجوماً -إلى ذلك الحين- إلى

(٩) الكافي ٢: ٦٣ ح ٥ من باب فضل القرآن والصدوق في ثواب الأعمال: ١٠٤ وعنه في بحارالانوار ٩٢: ٢٦٥/ ح ٩.

(١٠) صحيح البخاري ٤: ١٩١٤/ ح ٤٧٢٢.

(١١) انظر: بحار الأنوار ٩٢: ٢٦٢ -٣٦٩.

المنزَل دفعة، مع التأكيد على أنّ المنزَل نجوماً قد يكون سورةً سورة؛ لقوله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾[سورة النور: ١]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾[سورة التوبة: ١٢٤]. و﴿ يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ﴾ [سورة التوبة: ٦٤] ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ۖ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ ۙ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾ [سورة محمد: ٢٠] وأمثالها.

وقد تُنْزَلُ آياتٌ متقطّعة ويؤلَّف منها سوَر لقوله تعالى ﴿ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ [سورة الحجر: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ [سورة الإسراء: ١٠٦]، وأمثالها. وإنّ الشارع المقدس لم يسمح بقراءة تلك الآيات المتفرقة والنازلة في مناسبات متعددة في الصلاة الّا بعد جمعها من قبل رسول الله وإقرارها من قِبل رب العالمين بواسطة جبرئيل الأمين على أنها قرآن، وتأكدهم من عدم التغيير فيها، لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾ [سورة القيامة: ١٨].

وعليه، فالسورة قد تنزل متفرقة ثم تجمع، وقد تنزل كاملةً ثمّ تبدأ الأحداث الواقعة فيها، أي: أنّ جبريل الأمين كان يأتي مرّةً أُخرى إلى النبيّ بالآيات المرتبطة بتلك الوقائع النازلة في تلك السورة، فيقرأها النبيّ ﷺ على الناس، فيظهر لهم أنّهم كانوا قد سمعوها قبل ذلك، لأنّ الناس عموماً لا يدركون عمق حقائق القرآن ودقائقَه، وبهذه الطريقة كان يظهر إعجاز القرآن لهم بصورةٍ يفهمونها، لأنّ الإخبار بالمغيّبات قبل حدوثها دليلٌ على صدوره مِن عند علّام الغيوب، فلمّا جاءهم رسول الله ﷺ بالآيات قبل وقوع الأحداث فهموا بأنّه منزَلٌ من عند الله.

وقد تُنْزَلُ آية آية ثمّ يؤلّف منها سورة سورة طبقاً لما نزل من اللّوح المحفوظ، وذلك بالتنسيق بين

جبريل عليه السلام ورسول الله صلى الله عليه وآله، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [سورة القيامة: ١٧-١٩].

ومن هنا التبس الأمر على بعض الصحابة فأراد عمر بن الخطاب أن يؤلّف من ثلاث آياتٍ سورةً على حدة، فقال: (لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة). أو قوله في آخر: (لو لا أن يقال إن عمر زاد في كتاب الله لكتبتها بيدي). إذ إنّ جمع وتأليف القرآن ليس لكلّ أحد، بل إنّه يُقَرَّر مِن قِبل الله تعالى بعد اللّقاء الثنائيّ بين المعصومَين[١٢] وهو مهمة الله ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴾ وليس على أحد جمعه، وحتّى إنّ الصادق الأمين محمد بن عبدالله لا يمكنه أن يستعجل بتلاوته قبل إقرار الباري جلّ وعلا له، كما جاء في سورة القيامة: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾ [سورة القيامة: ١٦ -١٨].

نعم، إنّ بعض المستشرقين ذهب- تبعاً للنصوص الموجودة في مدرسة الخلافة- إلى القول بأن جمع القرآن بشاهدين، وعدم وقوف زيد على بعض الآيات إلّا بعد إخبار أبي خزيمة أو خزيمة له إشارة إلى عدم توقيفية الآيات في السور. لأن القرآن إما كان مجموعاً على عهد رسول الله أو غير مجموع، فإذا كان مجموعاً فعمل زيد يكون لغواً، وإن كان غير مجموع فتنظيم زيد أو عثمان أو غيره للآيات والسور باطل لأنّه ليس من مهامه وصلاحياته.

ولا يخفى عليك بأنّ المستشرقين غالباً ما يأنسون بما تقوله مدرسة الجمهور، فقد قال كانون سل:

إنّ السور القرآنية التي تلاها رسول الله على المسلمين في ٢٣ عاماً لم تجمع أو تصنف في حياته، وهذه السور كانت مكتوبة على سعف النخل والجلود... وقسم منها محفوظة حفظاً عن ظهر قلب، هذه السور لم تكن مجموعةً بل كانت مفككة، وكان العرب يعتمدون على

(١٢) الصادق الأمين محمّد بن عبد الله صلى الله عليه وآله والأمين جبرئيل عليه السلام.

ذاكرتهم حتى تلاوته في الصلاة...

ثم استطرد كانون سل بذكر حث الخليفة الأوّل على القرآن بعد واقعة اليمامة ومسايرة عمر له، آخذاً في التحدث عن تدوين عثمان وجمعه للقرآن على يد زيد، وأنه كان يسعى للحصول على مكاسب سياسية لدعم موقفه من خصومه الذين كثروا وباتوا يؤرقونه فأراد بذلك أن تنسب له فضيلة يتقوّى بها عليهم[١٣].

وقال جون جيلكرايست: **وبما أن زيداً -وهو كاتب هذا القرآن -كانت له حرية القيام بذلك -أي عملية الجمع-بأمر من عثمان وليس من محمّد، فكذلك الترتيب الذي جاء عليه النص القرآني لم يكن أمراً إلهياً أيضاً، لأنه في المرتين كانت القضية موكلة لزيد**[١٤].

وبهذا فقد عرفت بأن النصوص الموجودة في مدرسة الجمهور هي التي جرأت أمثال هؤلاء المستشرقين للقول بهذا وأمثاله ولا لوم.

اختلاف ترتيب التلاوة عن ترتيب النزول

هناك كلمات للأعلام تؤكّد وجود ترتيبين في القرآن، أحدهما للتلاوة والآخر للنزول: وبمعنى آخر:

أحدهما رتّب طبق المنزل دفعة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا.

والآخر طبق المنزل نجوماً بحسب الحوادث والوقائع.

والرسول الأعظم كان ينتظر نزول الوحي لإكمال الآيات وتعيين مكانها في السور من قبل رب العالمين، وهذه هي فائدة اللقاء والعرضة من كلّ عام.

وقد تتقدّم حادثةٌ ويؤخَّر مكانها في السورة، وقد تؤخَّر آيةٌ وهي مقدَّمة على سابقتها زمانا في قرآن التلاوة، مثل تأخير آية البلاغ على آية الإكمال في سورة المائدة وهي متقدّمة زماناً على آية الإكمال، ومثل هذا التقديم والتأخير بين

(١٣) مجلة المصباح العدد ٥ صفحة ١٤٣ (كانون سل وتدوين القرآن).

(١٤) مجلة المصباح العدد ٥ صفحة ١٢٦ (أثر روايات جمع القرآن في الفكر الاستشراقي، دراسة في كتاب جمع القرآن للمستشرق جون جيلكرايست).

الآيات تراه كثيراً في القرآن.

وقد يذكر الباري -في قرآن التلاوة- الناسخ قبل المنسوخ، والآية المكّية في السورة المدنية، وأمثالها لمصالح غيبيّة خافية على البشر، وأهمّها عدم امتداد يد التحريف إلى الكتاب العزيز.

وعليه، فالبتّ في أماكن الآيات من السور لا يمكن إلّا بقرارٍ من رب العالمين، وذلك بعد الاجتماع الثنائي بينه وبين جبرئيل الأمين وإقراره من قبله سبحانه، لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾ [سورة القيامة: ١٨].

قال الزركشيّ في (البرهان):.. **فثبت أنّ سعي الصحابة في جمعه في موضع واحد، لا في ترتيب؛ فإنّ القرآن مكتوبٌ في اللّوح المحفوظ على هذا الترتيب الّذي هو في مصاحفنا الآن، أنزله الله جملةً واحدةً إلى سماء الدنيا، كما قال الله تعالى:** ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ **[سورة البقرة: ١٨٥]، وقال تعالى:** ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ **[سورة القدر: ١]، ثمّ كان ينزل مفرَّقاً على رسول الله ﷺ مدّة حياته عند الحاجة، كما قال تعالى:** ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ **[سورة الإسراء: ١٠٦]، فترتيبُ النزول غير ترتيب التلاوة، وكان هذا الاتفاق من الصحابة سبباً لبقاء القرآن في الأُمّة، ورحمةً من الله على عباده، وتسهيلاً وتحقيقاً لوعده بحفظه، كما قال تعالى:** ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ **[سورة الحجر: ٩]، وزال بذلك الاختلاف واتّفقت الكلمة.**

قال أبو عبد الرحمان السلمي: كانت قراءة أبي بكرٍ وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرؤون القراءة العامّة، وهي القراءة الّتي قرأها رسول الله ﷺ على جبرئيل مرّتين في العام الّذي قُبض فيه..[١٥].

وهذا النصّ صريحٌ بأنّ النبيّ والصحابة -قبل تسلُّم بعضهم

(١٥) البرهان في علوم القرآن ١: ٢٣٧، وانظر: كنز العمّال ٢: ٢٥٠ ح ٤٨٠٢، شرح السنّة للبغوي ٤: ٥٢١-٥٢٢.

الخلافة -كانوا يقرؤون بقراءةٍ رسول الله، وقد كانت تلك القراءة واحدة، لكنْ بعد رسم المنهجية المغلوطة في جمع القرآن تعدّدت القراءات وأدّت إلى خلط القراءة الصحيحة بالسقيمة وهذه سببت مشكلة للمسلمين لم تحل إلّا على يد أئمة أهل البيت عليهم السلام.

فأبو بكر تراه لا يعتمد في جمعه على كبار قرّاء الأُمّة والذين عرضوا قراءتهم على رسول الله، فلا يكلّف معاذ بن جبل وأُبيّاً وابن مسعود مع أنّهم من الأربعة الذين كانوا ممن أمر رسول الله في الاخذ عنهم في القراءة[١٦].

وعمر يقول: إنّا لَندع لحنَ أُبيّ بن كعب[١٧]، فإنّه أقرأ للمنسوخ[١٨] وأنّه سيّد القرّاء.

وعثمان جمع الصحابة على قراءة زيد بن ثابت مع وجود كبار الصحابة في وسط الأمة، أمثال: ابن مسعود -الّذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَن أحب أن يقرأ القرآن غضّاً طريّاً، كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أُمّ عبد»[١٩] -وأبي بن كعب، وعلي بن أبي طالب، وعبادة بن الصامت وغيرهم.

وفي الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، **قال: وذكر ابن وهب في جامعه قال: سمعت سليمان بن بلال يقول: سمعت ربيعة يُسأل: لم قُدِّمَت البقرة وآل عمران، وقد نزل قبلها بضع وثمانون سورة وإنما نزلتا بالمدينة؟. فقال ربيعة: قد قُدِّمَتا وأُلّف القرآن على علم ممن ألفه، وقد اجتمعوا على هذا بذلك، فهذا مما ننتهي إليه، ولا نسأل عنه**[٢٠].

(١٦) في البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص: خذوا القرآن من أربعة من عبدالله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، صحيح البخاري ٤: ١٩١٢/ ح٤٧١٣، صحيح مسلم ٤: ١٩١٣/ ح٢٤٦٤.

(١٧) صحيح البخاري ٤: ١٩١٣/ ح ٤٧١٩.

(١٨) تاريخ ابن شبة ٢: ٣٧٧/ ح ١١٧٦، الدر المنثور ٨: ١٦١، فتح الباري ٨: ٦٤٢.

(١٩) تاريخ بغداد ٤: ٣٢٦/ ت ٢١٣٨، البحر الرائق ٤: ٣٧٢.

(٢٠) الجامع لاحكام القرآن ١: ٥٩ ـ ٦٠. وباعتقادي أنّ المقطع الأخير من كلام ربيعة (فهذا ممّا ننتهي إليه ولا نسأل عنه) ممّا وضع لتأييد ترتيب مصحف عثمان،

وجاء بعد ذلك قوله: ومما يدل على أنه يجب إثباته في المصاحف على تاريخ نزوله ما صح وثبت أن الآيات كانت تنزل بالمدينة فتوضع في السورة المكية[٢١].

وعليه فإن كلام الزركشي الآنف صريح بأنّ ترتيب النزول غير ترتيب التلاوة، وأنّ المنزَل من اللّوح المحفوظ إلى البيت المعمور غير الّذي نُزِّلَ منجَّماً لحاجة أو لحكمة فيها صالح العباد ويُسر الدين.

وإنّ كثيراً من الصحابة[٢٢] كانوا قد سعوا لجمع القرآن بين الدفّتَين، لكن كانت مصاحفهم ناقصة وقد كتبوها كما سمعوا من رسول الله ﷺ، وإن اختلفوا في ترتيب السوَر، أمّا ترتيب الآيات فيها فكان رسول الله يلقّن أصحابه بها ويعلّمهم الترتيب الموجود في مصاحفنا اليوم، كما جاء ذلك في كلام من ذكرناهم فيما سبق وفيما يأتي.

لأنّه كان بإمكان أن يقول: إنّما قدّمنا لتقدّم مكانها في النزول الدفعي وإن تأخرتا في النزول التدريجي.

(٢١) الجامع لاحكام القرآن ١: ٦١.

(٢٢) وليس عثمان وزيد بن ثابت فقط.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ) في (الانتصار):

الّذي نذهب إليه أنّ جميع القرآن الّذي أنزله الله وأمرنا بإثبات رسمه ولم ينسخه ويرفع تلاوته بعد نزوله، هو هذا الّذي بين الدفّتين الّذي حواه[٢٣] مصحف عثمان، وأنّه لم ينقُصْ منه شيءٌ ولا زِيد فيه... وأنّ ترتيبه ونظمه ثابتٌ على ما نظّمه الله تعالى ورتّبه عليه رسولُه من آي السور[٢٤]، لم يقدِّم من ذلك مؤخَّراً ولا أخَّر منه مقدَّماً، وأنّ الأُمّة ضبطت على النبيّ ترتيب آي كلّ سورةٍ ومواضعها، وعرفت مواقعها، كما ضبطت عنه نفس القرآن وذات التلاوة[٢٥].

(٢٣) لم يقل المؤلّف: اختصّ به عثمان، بل قال: حواه.

(٢٤) انظر إلى القيد (آي السور)، فهو يؤكد بأن ضبط ترتيب آي السور كانت من قبل الله وقد ضبطت بإشراف النبي.

(٢٥) الانتصار للباقلاني ١: ٥٩ -٦٠ تمهيد، وعنه في: المرشد الوجيز لأبي شامة ١: ٤٧. لكنّ الامام علياً كان له ترتيب آخر مضافا للترتيب الموجود في المصحف الرائج الـذي كـان يقرأ به في صلاته وفي لياليه وأيامه والترتيب الثاني كان كتاب تاريخ=

ثم أضاف الباقلّاني:

غير أنّنا لا نقول -مع إثبات اختلافهم في ترتيب السور -أنّه قد كان من النبيﷺ توقيفٌ على ترتيبها، وأمرٌ ضُيّق عليهم في تأليفها، إلّا على حسب ما حدّه ورسمه لهم، بل إنّما كان منهم تأليف سور المصحف على وجه الاجتهاد والاحتياط، وضمّ السوَر إلى مثلها وما يقاربها.

والّذي نختاره ما قدّمناه، وفيه سقوط ما ظنّوا القدح به في ظهور نقل القرآن واستفاضته...

إلى أن يقول:

والّذي يدلّ على ذلك أنّه لو كان من النبيّﷺ نص وتوقيف ظاهر على وجوب ترتيب تأليف السور في الكتابة والرسم لوجب ظهور ذلك وانتشاره وعلم الأُمّة به، ويدلّ على ذلك قول عثمان -في حديثٍ طويل -(وكانت الأنفال من أوّل ما نزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر ما نزل من القرآن، فكانت شبيهة بقصّتها، فظننت أنها منها، وقبضﷺ ولم يتبيّن أنها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما). فهذا تصريح من عثمان بأنّه لم يكن من الرسول نص على وجوب تأليف الأنفال إلى براءة، وأنهم إنّما عملوا ذلك بالرأي والاجتهاد.

واستدلّ أيضاً قوم على سقوط ترتيب تأليف السور بأنه قد علم أنه ليس في الدنيا مترسل أديب ولا شاعر مُفلِق ولا خطيب مصقع يأخذ الناس بترتيب قصائده وخطبه ورسائله، وإنما يريد أن يحفظوا قصيدة منها على ترتيب نظمها وتأليف أبياتها وسياق بيانها، ثمّ لا يبالي أيهما كتب في ديوانه أولاً وآخراً ووسطاً، كذلك المترسّل والخطيب، قالوا: فكذلك رسول الله إنما أراد من الأُمّة حفظ السور وتلاوتها على نظامها وترتيب آياتها فقط، ولم يُرد منهم تأليف كلّ سورة منها قبل صاحبتها...

فأمّا مَن زعم أنّ الرسول قد نصّ على تأليف سور القرآن ورسمها في المصاحف على ما هي عليه في الإمام فقد استدلّ على ذلك بأمور لا حجّة في شيءٍ منها،

وعلم -لأنّه دوّنه في شأن نزول الآيات طبقاً لحوادث التاريخ - وليس كتاب تلاوة وذِكر.

فمن ذلك أن قالوا: قد اشتهر عن بعض السلف -هو عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر -أنّهما كرها أن يُقرَأ القرآن منكوساً، فروي أنّ عبد الله بن مسعود سئل عن رجلٍ يقرأ القرآن منكوساً، فقال: ذلك منكوس القلب. وإنّ عبد الله بن عمر ذُكر له أنّ رجلاً يقرأ القرآن منكوساً، فقال: لو رآه السلطان لأدّبه أو عاقبه. وكلامٌ هذا نحوه.

قالوا: يدلّ ذلك على وجوب ترتيب السور وتأليفها في القراءة والرسم، وهذا لا حجّة فيه، لأنّهما عنيا بذلك مَن يقرأ السور منكوسة ويبتدئ من آخرها إلى أوّلها، لأنّ ذلك حرامٌ محظور...

وليس يريد بذلك مَن قرأ القرآن من أسفل إلى فوق، ومن بدأ بآل عمران وثنّى بالبقرة، وكيف يريدون ذلك وهم قد علموا اختلاف تأليف المصاحف.

وقول ابن مسعود: (ذلك رجل منكوس القلب) إنّما خرج على وجه الذم، فلا ذمّ على من قرأ النحل ثمّ ثنّى بالبقرة، ويدلّ على ذلك قول ابن عمر: (لو رآه السلطان لأدّبه أو عاقبه)، وقد علم أنّه لا أدب ولا عقاب على مَن قرأ البقرة وثنّى بالحج.

واستدلّوا أيضاً على وجوب ترتيب سور القرآن على ما في الإمام بما رواه أبو قلابة عن رسول الله ﷺ أنّه قال: مَن شهد خاتمة القرآن كان كمن شهد فتحاً في سبيل الله. وأنّ المسلمين أجمعوا على أنّ للقرآن فاتحة وخاتمة.

وهذا أيضاً لا حجّة فيه، لأنّ قوله: «من حضر خاتمة القرآن» إنما يريد آخر ما يُقرأ منه، الّذي يكون قارئه مع قراءة ما قبله خاتماً لكتاب الله، ولم ينص على خاتمته، فلا حجّة لهم في ظاهر الخبر، ولكنّنا لا ننكر مع ذلك أن تكون (الحمد) قد جُعلت فاتحة ما يُكتَب ويُتلى، و(الناس) خاتمة لذلك، وإن لم يوجب ترتيب ما بينهما من السور. فلذلك اتّفق أصحاب المصاحف على الافتتاح بالحمد في القراءة والختم بسورة الناس، وإن لم يرتّبوا ما بينهما، وإنه يمكن أن تكون الفاتحة والخاتمة قد جعلتا فاتحةً وخاتمة في التلاوة دون الرسم والكتابة، فلا حجّة في

التعليق بهذا، ونرى أنّ هذا الخبر لم يسمعه أصحاب المصاحف المختلفة الترتيب[٢٦].

وقد صرح ابن كثير بأن عثمان هو الذي رتب السور في المصحف فقال في (فضائل القرآن): **وكان عثمان رضي الله عنه -والله أعلم- رتّب السور في المصحف وقدّم السبع الطوال وثنى بالمئين**[٢٧].

وبهذا فقد يكون معنى قولهم (إن عثمان جمع القرآن وأنه غيّر ترتيب السور) هو الترتيب فقط لا جمعه وكتابته من الصحف، لأن من معاني الجمع هو الترتيب أيضاً.

وقد يكون في كلام ابن حجر الآتي إشارةٌ إلى عدم توقيفيّة الآيات أيضاً، وأنّ ترتيب الآيات والسور معاً من اجتهادات الصحابة، إذ قال:

وإنّ قول عمر: (لو كانت ثلاث آيات)، فظاهره أنّهم كانوا يؤلّفون آيات السور باجتهادهم، وسائر الأخبار تدلّ على أنّهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلّا بتوقيف. نعم، ترتيب السور بعضٌ إثر بعض كان يقع بعضه منهم بالاجتهاد[٢٨].

وقال الزرقاني -في جمع القرآن بمعنى كتابته في عهد رسول الله ﷺ:

وكان هذا التأليف عبارةً عن ترتيب الآيات حسب إرشاد النبيّ ﷺ، وكان هذا الترتيب بتوقيفٍ من جبريل عليه السلام، فقد ورد أنّ جبريل عليه السلام كان يقول: ضعوا كذا موضع كذا. ولا ريب أنّ جبريل كان لا يصدر في ذلك إلّا عن أمر الله عزّ وجل.

أمّا الصحابة فقد كان منهم من يكتبون القرآن، ولكن فيما تيسّر لهم من قرطاس أو كتفٍ أو عظم أو نحو ذلك، بالمقدار الّذي يبلغ الواحد عن رسول الله ﷺ، ولم يلتزموا توالي السور وترتيبها، وذلك لأنّ أحدهم كان إذا حفظ سورةً أُنزلت على رسول الله ﷺ أو كتبها، ثمّ خرج في سريّةٍ مثلاً فنزلت

(٢٦) أنظر: الانتصار للباقلاني ١: ٢٧٩ ـ ٢٨٧ باب القول في ترتيب السور.

(٢٧) نصوص في علوم القرآن ٣: ٢٦٢ عن فضائل القرآن.

(٢٨) فتح الباري ٩: ١٥ باب جمع القرآن، وانظر ٩: ٣٩ باب تأليف القرآن.

في وقت غيابه سورة، فإنّه كان إذا رجع يأخذ في حفظ ما ينزل بعد رجوعه وكتابته، ثمّ يستدرك ما كان قد فاته في غيابه، فيجمعه ويتتبّعه على حسب ما يسهل له، فيقع فيما يكتبه تقديم وتأخير بسبب ذلك. وقد كان الصحابة من يعتمَد على حفظه، فلا يكتب جرياً على عادة العرب في حفظ أنسابها واستظهار مفاخرها وأشعارها من غير كتابة[٢٩].

وعليه، فالّذي يذهب إلى توقيفيّة ترتيب السوَر والآيات معاً[٣٠]، يستدلّ بأمثال الرواية الآتية:

روي عن ابن عبّاس قال: قلت لعثمان: ما حملَكم على أن عَمَدْتُم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المِئين، فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيم)، ووضعتموها في السبع الطوال، ما حملَكم على ذلك؟.

فقال عثمان: كان رسول الله ممّا يأتي عليه الزمان وهو تنزل عليه السوَر ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب، فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات في السورة الّتي يُذكر فيها كذا وكذا، وإذا نزلت عليه الآية فيقول: ضعوا هذه الآية في السورة الّتي يُذكر فيها كذا وكذا، وكانت الأنفال من أوائل ما أُنزلت بالمدينة وكانت براءة من آخر القرآن، وكانت قصّتها شبيهة بقصّتها فظننت أنّها منها، فقُبض رسول الله ﷺ ولم يبيّن لنا أنّها منها، فمن أجل ذلك قرنتُ بينهما ولم أكتب بينهما سطر (بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيم)، فوضعتها في السبع الطوال[٣١].

وهذه الرواية هي الّتي استدلّ بها

(٢٩) مناهل العرفان ١: ١٧٢ و١٧٣.

(٣٠) قال ابن حجر في فتح الباري ٩: ٤٢ بعد أن جاء بالخبر الآتي: فهذا يدلّ على أنّ ترتيب الآيات في كلّ سورةٍ كان توقيفاً، ولمّا لم يفصح النبيّ بأمر براءة أضافها عثمان إلى الأنفال اجتهاداً منه.

(٣١) سنن الترمذي ٥: ٢٧٢/ ح ٣٠٨٦ قال الترمذي: حديث حسَن صحيح، مسند أحمد ١: ٥٧/ ح ٣٩٩، كنز العمّال ٢: ٢٤٥/ ح ٤٧٧٠، وقال الحاكم في مستدركه ٢: ٣٦٠/ ح ٣٢٧٢: حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

السيوطي في (الإتقان) على توقيفيّة السور والآيات، في حين أنّه قد ترشدنا جملة ابن عبّاس: «ما حملكم.. . فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر (بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ)»، وجملة عثمان: «وقبض رسول الله ﷺ ولم يبيّن لنا أمرها»، إلى عدم توقيفيّتها [٣٢]، لأنّ ابن عباس سأل عثمان عن سبب قِران الأنفال ببراءة دون فصلها ببسم الله الرحمن الرحيم، وذلك إشارة منه إلى عدم صحّة عمله، وأنّ ما علّله ليس هو السبب الحقيقي في ذلك، بل هناك سببٌ آخر، إشارة منه إلى وجود رواياتٍ أُخرى جاءت عن الامام عليّ عليه السلام في ذلك.

مع التأكيد بأنّ عثمان وإن كان قد اجتهد في عدم الفصل بالبسملة بين الأنفال وبراءة ظنّاً منه أنّهما سورة واحدة، إلّا أنّه قد ثبت في خبرٍ آخَر عن الإمام عليٍّ عليه السلام وغيره بأن البسملة أمان ورحمة وأنّ سورة براءة نزلت بالسيف.

قال الآلوسي في (روح المعاني):

والحقّ أنّهما سورتان، إلّا أنّهم لم **يكتبوا البسملة بينهما لِما رواه أبو الشيخ وابن مردويه، عن ابن عبّاس، عن عليٍّ، من أنّ البسملة أمان، وبراءة نزلت بالسيف. ومثله عن محمّد بن الحنفية وسفيان بن عيينة، ومرجع ذلك إلى أنّها لم تنزل في هذه السورة كأخواتها لِما ذكر** [٣٣].

وقال القشيري: والصحيح أنّ التسمية لم تكتَب؛ لأنّ جبريل ما نزل بها في هذه السورة [٣٤].

وعليه، فلا يصحّ ظنّ عثمان بأنّها من الأنفال لتشابه قصّتيهما، وقوله:

(٣٢) ذهب الباقلّاني (ت ٤٠٣ هـ) في (الانتصار للقرآن) باب ترتيب الآيات والسور، إلى عدم توقيفيّة السور، واستدلّ بالخبر الآنف، فقال:... وفي العلم بعدم ذلك دليل على أنّه لم يكن منه توقيف، ويدلّ على ذلك قول عثمان: «وكانت الأنفال من أوّل ما نزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر ما نزل من القرآن، وكانت قصّتها تشبه قصّتها فظننتها منها»، وهذا تصريحٌ منه بعدم التوقيف، وقد تضمّن ذلك أنّهما سورتان، لأنّه سمّى كلّ واحدةٍ باسمها. أنظر: الانتصار ١: ٢٨١ و٢٨٢.

(٣٣) روح المعاني ١٠: ٤١.

(٣٤) تفسير القرطبي ٨: ٦٣، البرهان في علوم القرآن ١: ٢٦٣ النوع الرابع عشر (معرفة تقسيمه وترتيب السور والآيات وعددها).

«فمن أجل ذلك قرنتُ بينهما ولم أكتب بينهما سطر (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ)»[٣٥]، لأنّ الأمر لا يعود إليه، بل يعود إلى ربّ العزّة والجلالة وإلى رسوله الأمين، اللَّذَيْنِ لم يأتيا به، وإلى عدم قراءة المسلمين بالبسملة في سورة براءة خاصّة وفق ما علّمهم رسول اللهﷺ عن الله في القراءة.

ولا يخفى عليك بأن الآلوسي كان قد علّق على ما رواه ابن عباس في الخبر الآنف بالقول:

وعثمان رضي الله عنه وإن لم يقف على ما يفيده القطع في براءة والأنفال وفعل ما فعل بناءً على ظنه إلاّ أنّ غيره وقف وقبل ما فعله ولم يتوقف.

وكم لعمر رضي الله عنه موافقات لربه أدَّى إليها ظنّه، فليكن لعثمان هذا الموافقة التي ظفر غيره بتحقيقها من النصوص أو الرموز فسكت، على أن ذلك كان قبل ما فعل عثمان عند التحقيق، ولكن لمّا رفعت الأقلام، وجفّت الصحف، واجتمعت الكلمة في أيامه، واقتدت المسلمون في سائر الآفاق بامامته، نسب ذلك إليه، وقصر من دونهم عليه والسوال منه...[٣٦].

أترك التعليق على هذا النص والخص ما مر في نقاط:

١. أتينا بروايات كثيرة دالة على إشراف رسول الله على مكان الآيات في السور وهو يثبت توقيفية الآيات دون السور. أما توقيفية ترتيب السور فهو مختلف فيه وقد اشتهر بأنّ ترتيب السور كما هو الآن من عمل عثمان بن عفان.

٢. يستفاد من كلام ابن حجر وغيره عدم توقيفية الآيات أيضاً، وقد يكون في كلام عائشة ما يؤيد ذلك.

٣. أكّدنا وجود ترتيبين للمصحف أحدهما للتلاوة وهو ما أراده الله في كتابه والآخر قد رتب طبقاً لنزول الحوادث والوقائع وهو كتاب علم لا تلاوة وذكر.

(٣٥) سنن الترمذي ٥: ٢٧٢/ ٣٠٨٦ باب ومن سورة التوبة، الأحاديث المختارة ١: ٤٩٤/ ٣٦٥.

(٣٦) روح المعاني ١: ٣٧.

٤. بيّنا سر تكرر العرضات بين جبرئيل الأمين والصادق الأمين في كل عام.

٥. استغلال بعض المستشرقين لما قيل من ثبوت القرآن بخبر آحاد كما في خبر أبي خزيمة وإمكان تأليف الصحابي سوراً من ثلاث آيات!.

٦. أشرنا إلى لفظة القرآن وأنّها قد تكون مأخوذة من القراءة.

٧. الخلفاء الثلاثة لا يعتمدون كبار الصحابة في جمع القرآن، كما وضحنا أيضاً بأن للصحابة مصاحف ناقصة وهو يؤكّد أهتمام رسول الله بأمر التأليف والتدوين.

وأخيراً انتقل إلى موضوع آخر وهو أساسي أيضاً ألا وهو:

دور رسول الله وجبرئيل في ترتيب الآيات

وإليك الآن بعض الروايات الدالّة على دور رسول الله ﷺ وجبريل عليه السلام في ترتيب الآيات، ويمكن من خلالها استفادة توقيفيتها:

ففي (فضائل القرآن) لأبي عبيد وغيره، عن ابن عبّاس، عن عثمان بن عفّان، قال: كان رسول الله إذا نزلت عليه سورة دعا بعضَ مَن يكتب، فقال: ضعوا هذه السورة في الموضع الّذي يُذكَر فيه كذا وكذا[٣٧].

كما ورد عن جبريل عليه السلام أنه كان يقول: ضعوا كذا في موضع كذا[٣٨].

وعن عثمان بن أبي العاص، قال: كنتُ عند رسول الله ﷺ جالساً، إذ شخَصَ ببصره ثمّ صوّبه حتّى كاد أن يلزقه بالأرض، قال: ثمّ شخَص ببصره فقال: أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من هذه السورة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾[٣٩]، فجعلت في سورة النحل بين آيات الاستشهاد وآيات العهد.

وروى القرطبي بسنده عن ابن عبّاس أنّه قال: آخر ما نزل من القرآن: ﴿وَٱتَّقُواْ

(٣٧) فضائل القرآن: ٢٨٠ باب تأليف القرآن وجمعه كذا هو النص لكن يحتمل أن تكون مكان (سورة) و(السورة) آية.

(٣٨) مناهل العرفان ١: ١٧٢، الإتقان ١: ١٦٩/ ٨٠١، وكذا في البرهان ١: ٢٥٦.

(٣٩) مسند أحمد ٤: ٢١٨/ ح ١٧٩٤٧، الإتقان١: ١٦٨/ ح ٧٨٢.

﴿يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢٨١]، فقال جبريل للنبيّ ﷺ: يا محمّد، ضَعْها في رأس ثمانين ومائتين من البقرة(٤٠).

هذا النص يدل على أن النبي كان يكتب ويقرأ ويعرف الأعداد وأوائل الآيات وأواخرها وليس كما يشيعه عنه أعداؤه!!.

وفي آخر: بين آيتَي الرِّبا والدَّين من البقرة(٤١).

وقد أخرج البخاري ومسلم وأبو داوود والترمذي، عن أبي مسعود البدريّ أنّه قال: قال النبيّ: الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأهما في ليلةٍ كَفَتاه(٤٢).

وأخرج مسلم عن عمر بن الخطّاب، قال: ما راجعتُ رسولَ الله في شيءٍ ما راجعتُه في الكَلالة، وما أغلظَ لي في شيءٍ ما أغلظ لي فيه، حتّى طعن بإصبعه في صدري، فقال: يا عمر، ألا تكفيك آيةُ الصيف(٤٣) الّتي في آخر سورة النساء؟!.(٤٤).

وأخرج البخاري عن ابن الزبير، قال: قلت لعثمان بن عفّان: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [سورة البقرة: ٢٣٤ و٢٤٠]؟. قال: قد نسخَتها الآية الأُخرى، فلِمَ تكتبها أو تدعها؟. قال: يا بن أخي، لا أُغيِّر شيئاً منه من مكانه(٤٥).

وهذه الروايات كلّها جاءت في سياق إثبات توقيفيّة بعض الآيات في سور بعينها لا توقيفية الآيات في جميع

(٤٠) تفسير القرطبيّ ١: ٦١، وانظر: تفسير الكشّاف ١: ٣٥٠.

(٤١) الإتقان ١: ١٧١/ ٨١٠، أسرار التكرار في القرآن: ٢٣.

(٤٢) صحيح البخاري ٤: ١٩١٤/ ح ٤٧٢٢ باب فضل سورة البقرة، صحيح مسلم ١: ٥٥٤/ ح ٨٠٧، و٥٥٥/ ح ٨٠٨، وانظر: سنن أبي داوود ٢: ٥٦/ ح ١٣٩٧، سنن الترمذي ٥: ١٥٩/ ح ٢٨٨١.

(٤٣) وقد سُمّيت بآية الصيف لنزولها في فصل الصيف، بخلاف الآية الأُولى من سورة النساء والّتي نزلت في فصل الشتاء والمسمّاة بآية الشتاء.

(٤٤) صحيح مسلم ١: ٣٩٦/ ح ٥٦٧، و٣: ١٢٣٦/ ح ١٦١٧.

(٤٥) صحيح البخاري ٤: ١٦٤٦/ ح ٤٢٥٦، و١٦٤٩/ ح ٤٢٦٢ في بعض النصوص: فلم تكتبها قالت: تدعها يابن أخي.

السور، وفي التأكيد على بيان دور رسول الله ﷺ وجبريل عليه السلام في ترتيب القرآن.

- كما أنّ هناك روايات أُخرى استُدِلّ بها على التوقيفية، لكن لا دلالة لها على ذلك أيضاً، فعن زيد بن ثابت، **قال: كنت أكتب الوحي لرسول الله، وكان إذا نزل عليه أخذَتْه بُرَحاه[٤٦] شديدةٌ... فكنت أدخل عليه بقطعة القتب أو كسرة، فأكتُبُ وهو يُملي عليّ.. . فإذا فرغت قال: «إقرأْه»، فأقرأُه، فإن كان فيه سقطٌ أقامه، ثمّ أخرجُ به إلى الناس..**[٤٧].

وليس في هذه الرواية دلالة على توقيفيّة السور أو الآيات، بل الّذي فيها هو لزوم الضبط في الإقراء كي لا تسقط منها كلمة، أو فيها إشارةٌ إلى محبوبيّة الكتابة عنده ﷺ، وأنّ زيد بن ثابت كان من كتّاب الوحي، وأنّه كان يجيء باللّوح والدواة ليكتب ما ينزل على رسول الله.

عن البراء قال: لمّا نزلت: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [سورة النساء: ٩٥]، قال النبيّ: «ادعُ لي زيداً، وليجئ باللّوح والدواة والكتف -أو: الكتف والدواة -»، ثمّ قال: «أُكتب: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ﴾»[٤٨].

وهذه الرواية أيضاً ليس فيها أكثر من أمر النبيّ ﷺ زيداً بأن يأتيه باللّوح والدواة وأن يكتب الآية، ومعناه: أنّ رسول الله ﷺ كان يهتمّ بما ينزل عليه من الوحي، وأنه كان لا يترك كلام ربّه من دون كتابةٍ وتدوين.

وبالنتيجة، ترشدنا تلك النصوص إلى القول بأنّ وضع الآيات جميعها ـ أو قل بعضها ـ في السور كان أمراً توقيفيّاً وبأمر الله سبحانه وتعالى ورسوله؛

(٤٦) البرحاء: الحمّى الشديدة، والبرحاء: الشدّة، والأمر العظيم، والمشقّة. انظر: تاج العروس ٦: ٣٠٧ مادّة برح.

(٤٧) المعجم الكبير ٥: ١٤٢/ ح ٤٨٨٩، المعجم الأوسط ٢: ٢٥٧/ ح ١٩١٣ وفيه: بقطعة الكتف، مجمع الزوائد ١: ١٥٢، و٨: ٢٥٧ عن الطبراني في الأوسط.

(٤٨) صحيح البخاري ٤: ١٩٠٩/ ح ٤٧٠٤، تفسير الطبري ٥: ٢٢٨، صحيح ابن حبان ١: ٢٢٨/ ح ٤٠.

لأنّ النبيّ ﷺ كان يعرف انتهاء السورة وابتداء السورة الأُخرى بنزول ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. وذلك حينما كان هو وجبرئيل الأمين يجتمعان في رمضان في كل عام ليرجعا النازل نجوما إلى النازل دفعة واحدة، فحينما كان ﷺ يسمع ببسم الله الرحمن الرحيم يعرف بأنّ السورة السابقة قد انتهت وبدأت السورة الجديدة في قرآن التلاوة.

لكنّ هذا الكلام لا يمنع من القول بوجود اختلاف بين ترتيب التنزيل وترتيب التلاوة، أي بين الترتيبين: الترتيب التدريجيّ التاريخي النازل في الوقائع والحوادث المختلفة، والترتيب الدفعيّ النازل من اللّوح المحفوظ إلى سماء الدنيا في ليلةٍ مباركة -وهي ليلة القدر -مع التأكيد على أن قرآن التلاوة كان يعرف عن غيره بابتدائها بالبسملة، مع التأكيد على أن كلَيهما قرآن.

نعم إنّ أمر الصلاة يختلف عن غيره، فالّذي يجب القراءة به في الصلاة هو المنزل على صدر النبيّ محمّد ﷺ والـمُقَرّ من قبل جبرئيل عن الله وأنه قرآن تلاوة وذكر، بشرط أن تكون تلك القراءة هي بالقراءة المشهورة المتداولة عنه ﷺ لا الشاذّة، لقوله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [سورة القيامة: ١٨].

وقد نقل الزركشيّ عن أصحاب الشافعيّ قولهم: لا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذّة، لأنّها ليست قرآناً، لأنّ القرآن لا يثبت إلّا بالتواتر، والقراءة الشاذّة ليست متواترة، ومن قال غيره فغالطٌ أو جاهل.

فلو خالفَ وقرأ بالشاذّ أُنكر عليه قراءتها في الصلاة وغيرها، وقد اتّفق فقهاء بغداد على استتابة مَن قرأ بالشواذ. ونقل ابن عبد البرّ إجماعَ المسلمين على أنّه لا تجوز القراءة بالشواذّ، ولا يُصلّى خَلْف من يقرأ بها[٤٩].

(وسوف نوضح في بحث لاحق -ان شاء الله تعالى -) وفي مبحث (توحيد المصاحف) على وجه الخصوص معنى الشاذ وأنه تارة يعني ما يخالف المتواتر، وأخرى ما يخالف القراءات السبع،

(٤٩) البرهان في علوم القرآن ١: ٣٣٣، وانظر: المجموع للنووي ٣: ٣٤٧.

فالأوّل لا يؤخذ به، والثاني يؤخذ به إن كان له وجه من العربية كما يقولون.

وابن أبي داوود عقد باباً في كتابه المصاحف سمّاه (باب اختلاف مصاحف الصحابة)[٥٠]، ذكر فيه أسماءهم وما وقعوا فيه من الاختلاف، ووقوع هذا الاختلاف بين الصحابة يفيد عدم توقيفيّة السوَر عندهم.

مصاحف الصحابة

اختلف الصحابة في طريقة جمع القرآن، فمنهم من جمعه طبقاً لإنزاله وتنزيله[٥١]. والآخر اكتفى بجمع المنزَل دون تفسيره، وثالث جعل تفسيره معه في بعض الأحيان.

ولهذا ترى أحياناً ترتيب السور في مصاحف بعض الصحابة يُخالف المصحف الرائج، أو أنّ المنقول عن مصحف هذا يختلف عن مصحف الآخر، إذ صرّح ابن حجر في (فتح الباري) أنّ تأليف مصحف ابن مسعود على غير التأليف العثمانيّ[٥٢]، وفي (صحيح البخاري): تأليف ابن مسعود آخرهنّ الحواميم[٥٣]، بل ذكر ابن النديم أنّه رأى عدّة مصاحف -ذكر نسّاخها- أنّها مصحف ابن مسعود، ولم يَرَ فيها مصحفَين متّفقَين[٥٤].

وقال الزركشي عن ترتيب السور وأنّه: ليس هو أمرٌ أوجبه الله، بل أمرٌ راجع إلى اجتهادهم واختيارهم، ولهذا

(٥٠) المصاحف ١: ٢٨٣.

(٥١) قال عبد الحيّ بن عبد الكبير الكتاني في التراتيب الإداريّة ١: ٤٦: (إنّ الإمام علي بن أبي طالب جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي).
وباعتقادي: أن للامام عليه السلام نسختين من المصحف، إحداهما توافق المصحف الرائج، والأخرى رُتّبَتْ تاريخيا وزمنياً طبق الحوادث النازلة على رسول الله، وقد كُتب في النسخة الثانية التفسير والتأويل وشأن نزول الآيات نجوماً، والنسختان تختلفان في الترتيب، فالأولى توافق النازل من اللوح المحفوظ، وثانيه فيها يوميّات الدعوة الإسلامية، وهي كتاب علمٍ لا كتاب ذكرٍ وتلاوة، وهذا ما نوضحه بعد قليل.

(٥٢) أُنظر: فتح الباري ٩: ٤٠، وفيه: فكان تأليف مصحفه [ابن مسعود] مغايراً لتأليف مصحف عثمان، ولا شكّ أنّ تأليف المصحف العثمانيّ أكثر مناسبةً من غيره.

(٥٣) صحيح البخاري ٤: ١٩١١/ ح ٤٧١٠ من باب تأليف القرآن.

(٥٤) الفهرست: ٣٩.

كان لكلّ مصحف ترتيب [خاص به في السور]، ولكن ترتيب المصحف العثماني أكمل[٥٥].

منبهين على أنّ اختلاف ترتيب مصاحف الصحابة يؤكّد بأنّ ترتيب السور في مصحف عثمان ليس بتوقيفي من عند الله؛ لأنّها لو كانت توقيفية، لما وقع هذا الاختلاف بين مصاحف الصحابة، بل بماذا يعلّلون سبب اختلاف ترتيب مصحف عثمان مع مصاحف الآخرين؟!.

ألا تلزم التوقيفيّة أن تكون مصاحف الصحابة كلّها واحدة في ترتيبها؟. إذن فما يعني وجود هذا الاختلاف في ترتيب مصاحفهم؟!.

هل هؤلاء الصحابة -والعياذ بالله- قد خالفوا رسول الله ﷺ فيما رتّبه من نصّ عن رسول الله ﷺ في ترتيبه لسور مصحفه؟!.

بل هل يعقَل أن يخالف الإمام عليٌّ عليه السلام رسولَ الله ﷺ في ترتيب مصحفه الموجود خلف فراشه ﷺ، ولا يستشيره في ترتيب ما جمعه من المنزَل وما معه من المفسَّر؟.

(٥٥) البرهان ١: ٢٦٢.

عائشة تجيز التقديم والتأخير في السور وآيها

نعم، هناك مِن المُحدّثين مَن شكّك في توقيفيّة الآيات في السوَر أيضا، بدعوى: أنّ المقدَّم من النصوص لا يصلح أن يكون دليلاً، وأقصى ما فيها دلالتها على توقيفيّتها في تلك المواضع فقط، وقد مرّ عليك ما نقله الآلوسي عن البيهقي من أنّ جميع السور ترتيبها توفيقي إلا براءة والانفال، مستدلّاً على عدم التوقيفيّة بما أخرجه البخاري:

حدّثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام بن يوسف، أنّ ابن جريج أخبرهم، قال: وأخبرني يوسف بن ماهك، قال: إنّي عند عائشة أُمّ المؤمنين، إذجاءَها عراقيٌّ [فسألها عن مسائل، منها]: أنّه طلب أن تريه مصحفها، قال: يا أُمّ المؤمنين، أريني مصحفكِ؟. قالت: لِـمَ؟. قال: لَعلّي أُؤلّف القرآن عليه، فإنّه يُقرَأ غير مؤلَّف.

قالت: وما يضرّك أيَّةً قرأتَ قبل؟!. إنّما نزل أوّل ما نزل منه سورة من

المفصّل، فيها ذكر الجنّة والنّار، حتّى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلالُ والحرام، ولو نزل أوّل شيءٍ (لا تشربوا الخمر) لقالوا: لا نَدَعُ الخمر أبداً، ولو نزل (لا تزنُوا) لقالوا: لا نَدَعَ الزّنى أبداً، لقد نزل بمكّة على محمّدٍ وإنّي لَجاريةٌ ألعبُ: ﴿ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾ [سورة القمر: ٤٦]، وما نزلت سورة البقرة والنساء إلّا وأنا عنده.

قال: فأخرجَت له المُصْحَف، فأمْلَت عليه آي السُّورة[٥٦].

فعائشة -طبق هذا النصّ -تجيز تقديم السور إحداها على الأخرى وتقديم الآيات وتأخيرها في السورة الواحدة، لقولها: (وما يضرّك أيَّةً قرأت قبل؟!.)، ثمّ أملت عليه آي السُّور، لا السور، سورةً، سورةً كاملة.

قال ابن حجر في (فتح الباري) عند شرحه للخبر في قوله: (لعلّي أُؤلّف عليه القُرآن، فإنّه يقرأ غير مؤلّف):

... والّذي يظهر لي أنّ هذا العراقيّ كان ممّن يأخذ بقراءة ابن مسعود، وكان ابن مسعود لمّا حضر مُصْحَف عثمان إلى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته [والأخذ بقراءة مصحف عثمان] ولا [يوافق] على إعدام مُصحَفه، فكان تأليف مُصْحَفه مغايراً لتأليف مُصْحَف عثمان، ولا شكّ أنّ تأليف المُصْحَف العُثماني أكثر مناسبةً من غيره، فلهذا أطلق العراقيّ أنّه غير مؤلّف.

وهذا كلّه على أنّ السؤال إنما وقع عن ترتيب السُّوَر، ويدلّ على ذلك قولها له: (وما يضرّك أيّهُ قرأت قبل؟.)، ويحتمل أن يكون أراد تفصيل آيات كلّ سُورة، لقوله في آخر الحديث: (فأملَت عليه آي السُّور)، أي آيات كلّ سورة، كأن تقول له: سورة كذا مثلاً كذا كذا آية، الأُولى كذا، الثّانية... إلخ.

وهذا يرجع إلى اختلاف عدد

(٥٦) أُنظر: صحيح البخاري ٤: ١٩١٠/ ح٤٧٠٧ من باب تأليف القرآن، الجمع بين الصحيحين للحميدي ٤: ٢٠١/ ح٣٣٦٢ باب أفراد البخاري، وفيه: أيّه قرأت قبل. وكذا في مصنف عبد الرزاق ٣: ٣٥٢/ ٢٩٤٣، وفي فضائل القرآن للنسائي: ٦٥/ ح١٢ باب كيف نزل القرآن، وفيه: أيّته قرأت. وانظر: إرشاد الساري ٧: ٤٥٣ وفيه شرح حول الخبر المذكور.

الآيات، وفيه اختلاف بين المدَنيّ والشّاميّ والبَصْريّ، وقد اعتنى أئمّة القُرّاء بجمع ذلك وبيان الخلاف فيه، والأوّل أظهر.

ويحتمل أن يكون السّؤال وقع عن الأمرين، والله أعلم...

إلى أن يقول:

وقال القاضي عِياض في شرح حديث حُذَيْفة: إنّ النبيّ ﷺ قرأ في صلاته في اللّيل بسورة النّساء قبل آل عمران، هو كذلك في مُصْحَف أُبيّ بن كعب، وفيه حجّة لمن يقول: إنّ ترتيب السُّوَر اجتهاد وليس بتوقيف من النبيّ ﷺ، وهو قول جمهور العلماء.

واختاره القاضي الباقِلّانيّ، قال: وترتيب السُّوَر ليس بواجب في التلاوة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التعليم، فلذلك اختلفت المصاحف، فلمّا كُتب مُصْحَف عثمان رتّبوه على ما هو عليه الآن، فلذلك اختلف ترتيب مصاحف الصحابة. ثمّ ذكر نحو كلام ابن بَطّال، ثمّ قال: ولا خلاف أنّ ترتيب آيات كلّ سورة على ما هي عليه الآن في المُصْحَف توقيفٌ من الله تعالى، وعلى ذلك نقلته الأُمّة عن نبيّها[٥٧].

وهذا توجيهٌ من قِبل ابن حجر لكلام عائشة للعراقيّ لم يقبله دعاة عدم توقيفيّة الآيات في السور، وذلك لما عرفوا من وجود اختلاف بين مصاحف الصحابة في ترتيب السور، ولقول الراوي: (فأملت عليه آي السور)، وللتضادّ الموجود بين نصوص الصحابة والتابعين في ترتيب الآيات والسور، فقد قال ابن عبّاس بأنّه لم ينزل بعد آية الإكمال[٥٨] فريضة، وهو قريب لما قاله الإمامان الباقر والصادق عليهما السلام والسدّي، واختاره الجبائي والبلخي، بفارق أنّ بعضهم قال: «لم ينزل بعدها حلالٌ ولا حرام»، والآخر: «فريضة»[٥٩].

(٥٧) فتح الباري ٩: ٣٩ -٤٠، وانظر: الانتصار للباقلاني ١: ٢٨٤ باب القول في ترتيب السور.

(٥٨) وهي: ﴿ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [سورة المائدة: ٣].

(٥٩) أُنظر: تفسير الطبري ٦: ٧٩، تفسير ابن كثير ٢: ١٣، تفسير القمي ١: ١٦٢، التبيان للطوسي ٣: ٤٣٥، الدرّ المنثور ٣: ١٦، مجمع البيان للطبرسي ٣: ٢٧٣.

في حين أنّ آية الإكمال هي الآية رقم ٣ من سورة المائدة، وآيات الأحكام الّتي جاءت بعدها في تلك السورة كثيرة، كآية تحليل الطيّبات والصيد برقم ٤، وآية طعام أهل الكتاب برقم ٥، وآية الوضوء برقم ٦، وآية السارق والسارقة برقم ٣٨، وآية الأيمان برقم ٨٩، وآية الخمر برقم ٩٠، وآية تحريم الصيد برقم ٩٥، وآية تحريم ما حلّله المشركون برقم ١٠٣، وآية الإشهاد في الوصيّة برقم ١٠٧.

وقد تساءل من طرح هذا الكلام بالقول: فما هي المناسبة لإقحام آية الإكمال ضمن آيات تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير[٦٠]؟.

قالها كأنّه يريد التشكيك بتوقيفيّة الآيات في السور وأنّ الحقّ مع ابن عبّاس في قوله: «لم ينزل بعد آية الإكمال آيات حلالٍ وحرام».

هذا وإنّ دعاة عدم توقيفيّة الآيات في السوَر قد يستدلّون بما اشتهر عن ترتيب الإمام عليّ عليه السلام للقرآن طبقاً للوقائع والحوادث، وأنّ المنسوخ عنده مكتوب قبل الناسخ، والمكّي قبل المدني، لكن فاتهم أنّه قد كُتبَت تلك الآيات طبق التنزيل نجوماً، أي أنّ الآيات المدونة عنده لم تكن للتلاوة، بل هي للعلم والتاريخ، وهي كانت يوميّات الدعوة الإسلاميّة، وقد دوَّنها طبق تاريخِ وَسِنيّ الحوادث والترتيب الزمني لها من أول البعثة الى آخرها.

فهذه النصوص وغيرها ممّا استدلّوا به على عدم توقيفيّة الآيات في السور.

قال القسطلاني في (لطائف الإشارات) -بعد أن أخرج عن ابن أبي داوود حديثاً، قال:

أتى الحارث بن خزمة[٦١] بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة، فقال: أشهد أني سمعتهما من رسول الله ووعيتهما، فقال

(٦٠) أُنظر: التمهيد في علوم القرآن للشيخ محمّد هادي معرفة ١: ٢١٦ باب تأليف الآيات.

(٦١) هو الحارث بن خزمة بن عدي بن أبي غنم بن سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج الأنصاري شهد بدراً والمشاهد ومات بالمدينة سنة اربعين وهو ابن سبع وستين. الإصابة ١: ٥٧١/ ١٤٠١.

عمر: وأنا أشهد لقد سمعتها، ثم قال: لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا سورة من القرآن فألحقوها في آخرها ـ قال: فظاهره أنّهم كانوا يؤلّفون آيات السوَر باجتهادهم(٦٢).

وقال الكردي في (تاريخ القرآن وغرائب رسمه):

ففي قول عائشة للعراقيّ: (وما يضرّك أَيَّةً قرأتَ قبل؟!.)، دليلٌ على أنّ ترتيب السُّور في التلاوة ليس بواجب(٦٣)، وهو كذلك في جميع المذاهب، فإنّه يجوز ترك ترتيبها في الصلاة والتلاوة والدرس، لأنّ كلّ سورةٍ مستقلّةٌ بذاتها مستوفيةٌ لآياتها، ويفهم من هذا الحديث أنّ الناس كانوا يقرؤون القرآن ويكتبونه من غير ترتيبٍ لسُوَره، حتّى جمع عثمان مُصْحَفه وحمل الناس عليه.

فلو كان ترتيب المُصْحَف توقيفيّاً، لم يختلف ترتيب السوَر في مصاحف كبار الصحابة، كعليّ بن أبي طالب وأُبيّ بن كعب وعبد الله بن عبّاس وعبد الله بن مسعود ومُعاذ بن جَبَل وعائشة أُمّ المؤمنين وزيد بن ثابت، فكلّ واحدٍ من هؤلاء كتب مُصْحَفه على عهد رسول الله ﷺ.

فمُصْحَف عليّ كان أوّله: (إقرأ)، ثمّ (المدّثّر)، ثمّ (ن)، وهكذا إلى آخر المكّيّ والمدنيّ، ومصحف ابن مسعود كان أوّله: (البقرة)، ثمّ (النساء)، ثمّ (آل عمران) على اختلاف شديد.

وقد ذكر ابن النديم في كتابه (الفهرست) ترتيب سُوَر مصاحف بعض الصحابة، كما ذكره أيضاً السيوطيّ في كتابه (الإتقان)، فراجعهما إن شئت.

فلو كان هناك أمرٌ صريح أو إشارةٌ خفيّة من النبيّ ﷺ في ترتيب سُوَر المُصْحَف، لما عَزَب ذلك على هؤلاء، وهم من أجلّاء الصحابة وأكثرهم اتّصالاً به

(٦٢) لطائف الإشارات: ٥٩ - ٦٠.

(٦٣) قد يُقال بأنّ ترتيب الآيات في السورة الواحدة غير واجب أيضاً، لقول عائشة آنف الذكر ولقول الراوي: (ثم أملت عليه آي السور)، وذلك لإمكان قراءة الإنسان من وسط السورة في التلاوة والدرس، لكنّ الشيعة الإماميّة لا تجيز هذا الأمر في الصلاة الواجبة، بل ترى لزوم قراءة سورةٍ كاملة مع فاتحة الكتاب.

(عليه الصلاة والسلام)...[٦٤].

وقد نقل القرطبيّ -بعد ذكره ما جاء في ترتيب سور القرآن وآياته -كلامَ ابن بطّال:

... ومَن قال بهذا القول [أي بتوقيفية السور] لا يقول: إنّ تلاوة القرآن في الصلاة والدرس يجب أن تكون مرتّبةً على حسب التّرتيب الموقّف عليه في المُصْحَف، بل إنّما يجب تأليف سُوَره في الرسم والخطّ خاصّة، ولا يُعلَم أنّ أحداً منهم قال: إنّ ترتيب ذلك واجبٌ في الصلاة وفي قراءة القرآن ودرسه، وأنّه لا يحلّ لأحدٍ أن يتلقّن الكهف قبل البقرة ولا الحجّ قبل الكهف، ألا ترى قول عائشة للّذي سألها: (لا يضرّكَ أيّه قرأتَ قبل)، وقد كان النبيّ ﷺ يقرأ في الصلاة السورةَ في ركعة، ثمّ يقرأ في ركعةٍ أُخرى بغير السورة الّتي تليها[٦٥].

قال الشيخ محمد هادي معرفة بعد روايته خبراً عن الإمام الصادق عليه السلام وابن عبّاس، والذي فيه أنّ النبيّ ﷺ كان يعرف انقضاء السورة بنزول ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، قال:

كان كتبة الوحي يعرفون بوجوب تسجيل الآيات ضمن السُّورة الّتي نزلت بَسْمَلتها، حسب ترتيب نزولها واحدةً تِلو أُخرى كما تنزل، من غير حاجةٍ إلى تصريحٍ خاصّ بشأن كلّ آيةٍ آية[٦٦].

هكذا ترتّبت آيات السُّوَر وِفق ترتيب نزولها على عهد الرسول الأعظم ﷺ، وهذا ما نسمّيه (التّرتيب الطبيعي)، وهو العامل الأوّل الأساسيّ للترتيب الموجود بين الآيات في الأكثريّة الغالبة.

... وقد نجد تغييراً موضعيّاً في آيةٍ أو آيات على خلاف ترتيبها الطبيعيّ، في

(٦٤) تاريخ القرآن الكريم: ٧١-٧٢.

(٦٥) تفسير القرطبيّ ١: ٦١ باب ما جاء في ترتيب سوَر القرآن.

(٦٦) هذا المطلب على إطلاقه غير ثابت، ذلك لأنّ القرآن الكريم إنّما كان ينزل على أساس الوقائع والحوادث الخاصّة كما تقتضيه الحكمة الإلهيّة، ولم يثبت أنّ أغلب السور نزلت مترتّبة، فلربما نزلت جملة من آيات سورةٍ ثمّ تعقّبتها آيات من سورةٍ أخرى غير السورة الأولى، بل نفس آيات السورة الواحدة -خصوصاً إذا كانت من الطوال -لم يثبت أنها نزلت مرتبة، فما أفاده الشيخ معرفة رحمه الله لا يخلو من إشكال وإن كان صحيحاً في الجملة.

حين عدم نصّ خاصّ بشأن هذا التغيير، وربّما كانت الآية نزلت فكتبها كاتب، ثمّ نزلت أُخرى فكتبها كاتبٌ آخر في غيبة الأوّل، فسجّلها قبل الأُولى من غير أن يعلم بما سجّله ذاك، فعند الجمع الأخير في حياة الرسولﷺ أو بعد وفاته حصل ذلك التغيير الموضعيّ لعدّةٍ قليلةٍ من الآيات.

وهذا احتمالٌ نحتمله بشأن هكذا آياتٍ خرجت عن التّرتيب الطبيعيّ، ولم نجد عليها نصّاً خاصّاً.

هذا الاحتمال بنفسه كافٍ في عدم إمكان الاستدلال -لفحوى آية -بسياقها الخاصّ، اللّهمّ إلّا إذا كانت المناسبة واضحة أو علمنا بها من خارج.

من ذلك ما نجده في سورة الممتحنة؛ تبتدئ هذه السورة بآيات (١ -٩) نزلت في العام الثامن بعد الهجرة بشأن حاطب بن أبي بَلْتَعَة، كان قد كاتَب قُريشاً يخبرهم بتأهُّب النبيّﷺ لغزو مكّة، وكان النبيّﷺ يحاول الإخفاء.

وتتعقّب هذه الآيات آيتان نزلتا بشأن سبيعة الأسلميّة العام السادس من الهجرة، كانت قد أتت النبيّﷺ مسلمةً مهاجرةً تاركةً زوجها الكافر، فجاء في طلبها، فاستعصمت بالنبيّﷺ، وصادف مجيئُهُ صلح الحُدَيْبيّة، إذ كان النبيّﷺ عاهد قريشاً أن يردّ عليهم كلّ مَن يأتيه من مكّة، فأخذ الزوجُ في محاجّة النبيّﷺ قائلاً: أُردد عليّ امرأتي على ما شرطتَ لنا، وهذه طينة الكتاب لم تجفّ. فتحرّج النبيّﷺ في أمرها، فنزلت الآيتان.

وبعد هاتين الآيتين آياتٌ نزلت بشأن مبايعة النساء عام الفتح، وهي السنة التّاسعة من الهجرة!.

وأمّا الآية الأخيرة من السُّورة، فإنّها ترتبط مع آيات الصدر تماماً، ومِن ثَمّ قالوا: إنّ دراسة هذه السورة تعطينا خروجاً على النظم الطبيعيّ للآيات، من غير ما سبب معروف.

ومن ذلك أيضاً ما نجده في سورة البقرة فيما يخصّ آيات الإمتاع والإعتداد، كان التشريع الأوّل في المرأة المتوفّى عنها زوجها أن تعتدّ حولاً كاملاً ولا تخرج من بيت زوجها، وكان ميراثها هو الإنفاق عليها ذلك الحول فقط، والآية نزلت

بهذا الشأن، هي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ -الآية رقم ٢٤٠، ثمّ نُسخ هذا التشريع بآية الإعتداد أربعة أشهر وعشراً برقم ٢٣٤ من نفس السورة، وبآية المواريث برقم ١٢ من سورة النساء.

... وينتج من هذا البحث عدم إمكان الاستناد في تفسير آيةٍ أو فهم فحواها إلى موقعيّتها الخاصّة من آياتٍ سابقة أو لاحقة، إلّا بعد التأكّد القطعيّ من أصالة التّرتيب الموجود بينها وبين قريناتها في جملةٍ من آياتٍ نزلت دفعةً واحدةً[٦٧].

هذا هو كلام الشيخ معرفة رحمه الله.

وقال العلّامة الطباطبائي في كتابه (القرآن في الإسلام):

والآيات والسّور القرآنية لم تنزل قطعاً[٦٨] على الترتيب الّذي نقرؤه في القرآن اليوم، بأن تكون أوّلاً سورة الفاتحة ثمّ سورة البقرة ثمّ سورة آل عمران ثمّ سورة النساء وهكذا.. لأنّه بالإضافة إلى الشواهد التاريخية على ذلك، فإنّ مضامين الآيات نفسها تشهد عليه؛ لأنّ بعض السور والآيات لها مضامين تناسب أوائل زمن البعثة وهي واقعة في أواخر القرآن، كسورة العلق و(ن)، وبعضها تناسب ما بعد الهجرة وأواخر عصر الرسول وهي واقعة في أوائل القرآن، كسورة البقرة وآل عمران والنساء والأنفال والتوبة.

إنّ اختلاف مضامين السور والآيات وارتباطها الكامل بالأحداث والحوادث الّتي وقعت طيلة أيّام الدّعوة، يفرض علينا القول بأنّ القرآن نزل في ثلاثٍ وعشرين سنة؛ عصر الدّعوة النبويّة.

(٦٧) التمهيد في علوم القرآن ١: ٢١٢، ٢١٤، ٢١٧ من باب تأليف الآيات.

(٦٨) لأنّ القرآن نزل منجما بعد نزوله الدفعي، والسور ألفت بعد انتهاء نزول آياتها في رمضان من كل عام ـ خلال ثلاث= =وعشرين سنة، فقد تكون سورتان أو عشرة سور أو أكثر من ذلك أو أقل انتهى نزولها في عام واحد، فكان يسمح بقراءتها في الصلاة وكتابتها في المصحف وهو معنى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾، وبذلك يكون ترتيب النزول غير ترتيب التلاوة.

فمثلاً الآيات الّتي تدعو المشركين إلى الإسلام ونبذ عبادة الأوثان تَتناسب مع عصر قبل هجرة الرسول من مكّة، حيث ابتلي الرسول بالوثنيّين، وأمّا آيات القتال وآيات الأحكام فقد نزلت في المدينة المنوّرة، حيث أخذ الإسلام ينتشر، وأصبحت المدينة تشكّل حكومةً إسلاميّة كبرى(٦٩).

وقال في (الميزان) -معلّقاً على خبر ابن عباس: قال: قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الانفال وهي من المثاني..الخ.

أقول: السبع الطوال -على ما يظهر من هذه الرواية، وروي أيضاً عن ابن جبير -هي البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف ويونس، وقد كانت موضوعة في الجمع الأول [أي في عهد أبي بكر] على هذا الترتيب، ثمّ غيّر عثمان هذا الترتيب، فأخذ الأنفال وهي من المثاني وبراءة وهي من المئين قبل المثاني، فوضعها بين الأعراف ويونس مقدِّماً الأنفال على براءة(٧٠).

والكلام عن هذا الموضوع طويل وشائك، قد نعود إليه لاحقاً(٧١).

نتائج البحث

يمكن أن نخلص الى نتائج أهمها:

إنّ إنزال القرآن دفعةً واحدةً من اللّوح المحفوظ إلى السماء الدنيا يؤكّد علم الله بكلّ الوقائع والأحداث الّتي ستحدث لاحقاً للناس، لأنّه سبحانه العالم بما كان وما يكون وما هو كائنٌ إلى يوم القيامة.

وقد يُفهَم من اعتراض الكفّار على الرسولﷺ في لزوم نزول القرآن جملةً واحدة في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢ وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا﴾ [سورة الفرقان: ٣٢ -٣٣]، بأنّهم عرفوا نزول الكتب السماويّة قبل النبيّ محمّدﷺ على الأنبياء جملة واحدة،

(٦٩) القرآن في الإسلام: ١١٩ -١٢٠.

(٧٠) الميزان ١٢: ١٤.

(٧١) وقد افردنا لذلك دراسة مستقلة سنوافي بها البحث العلمي ان شاء الله -تعالى.

فلماذا يرَون نزول القرآن على محمّد بن عبد الله ﷺ منجّماً الآن؟.

قالوا بذلك لأنّهم كانوا لا يعلمون بإنزاله دفعةً واحدةً من اللّوح المحفوظ إلى السماء الدنيا قبل نزوله منجّماً على رسوله، وإنّ الله سبحانه لم يكذّبهم فيما ادّعوه عن الرسالات السابقة، بل أجابهم ببيان الحكمة في نزول القرآن مفرَّقاً وأنها لتثبيت الفؤاد ولكي يصون أمته من التحريف وما شابه ذلك.

ولو كان نزول الكتب السماوية السابقة مفرّقاً -كالقرآن -لردّ عليهم سبحانه بالتكذيب، ولقال لهم: إنّها سنّة الله وسنّة المرسلين من قبله ﷺ، كما جاء في ردّه عليهم في قوله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ ﴾ [سورة الفرقان: ٢٠]، جواباً لطعنهم في الرسول وقولهم: ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ ﴾ [سورة الفرقان: ٧].

وقد قال السيوطي في سر إنزاله جملة واحدة ومنجماً:

قيل: السرّ في إنزاله جملةً إلى السماء، تفخيمُ أمره وأمر مَن نزل عليه، وذلك بإعلام سكّان السماوات السبع أنّ هذا آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأُمم، قد قرّبناه إليهم لننزله عليهم، ولولا أنّ الحكمة الإلهية اقتضت وصولَه إليهم مُنجَّماً بحسَب الوقائع لهبط به إلى الأرض جملة، كسائر الكتب المنزَلة قبله، ولكنّ الله بايَنَ بينه وبينها، فجعل له الأمرين: إنزاله جملة، ثم إنزاله مفرّقاً؛ تشريفاً للمُنزَل عليه. ذكر ذلك أبو شامة في (المرشد الوجيز)[٧٢].

وقال الحكيم الترمذيّ: أُنزل القرآن جملةً واحدةً إلى سماء الدنيا تسليماً منه للأُمّة ما كان أبرز لهم من الحظّ بمبعث محمّد ﷺ، وذلك أنّ بعثته كانت رحمة، فلمّا خرجت الرحمة بفتح الباب جاءت بمحمّدٍ ﷺ وبالقرآن، فوضع القرآن ببيت العزّة في السماء الدنيا ليدخل في حدّ الدنيا، ووضعت النبوّة في قلب محمّد، وجاء جبرئيل بالرسالة ثمّ

(٧٢) أنظر: الإتقان ١: ١١٩/ ح ٥٠٨ -عن: المرشد الوجيز: ٤٢.

الوحي، كأنّه أراد تعالى أن يُسلّم هذه الرحمة الّتي كانت حظّ هذه الأُمة من الله إلى الأُمة[٧٣].

وقال السخاوي في (جمال القرّاء): في نزوله إلى السماء جملةً تكريمُ بني آدم وتعظيم شأنهم عند الملائكة، وتعريفهم عناية الله بهم ورحمته لهم، ولهذا المعنى أمَر سبعين ألفاً من الملائكة لما أنزل سورة الأنعام أن تزفها، وزاد سبحانه في هذا المعنى بأنْ أَمَرَ جبرئيلعليه السلام بإملائه على السَّفَرة الكرام البررةعليهم السلام وإنساخهم إياه وتلاوتهم له.

قال: وفيه أيضاً التسوية بين نبيّناصلى الله عليه وآله وبين موسىعليه السلام في إنزال كتابه جملة، والتفضيل لمحمّد في إنزاله عليه منجَّماً ليحفظه[٧٤].

وعليه، فإنّ مسألة عرض رسول اللهصلى الله عليه وآله القرآن على جبرئيلعليه السلام في كل عام كانت فيها فوائد عظيمة[٧٥]، مضافاً إلى تثبيته في قلب النبي محمد ودقة الضبط والتثبت كما يقولون، أهمّها تعيين أماكن الآيات من كلّ سورةٍ في قرآن التلاوة؛ وبمعنى آخر: إرجاع القرآن المنجَّم إلى ترتيب النزول الدفعي الذي أراد الله التلاوة به في القرآن.

وإنّ في كلامهصلى الله عليه وآله: «ضعوا الآية الفلانيّة في المكان الفلاني من السورة الفلانية»، أو قولهصلى الله عليه وآله: «أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية... في سورة النحل»، أو ما جاء في قول جبريلعليه السلام: «ضعوا كذا في موضع كذا»، أو: «يا محمّد، ضعها في رأس ثمانين ومائتين من البقرة».. إشارة منه إلى هذا الأمر الخطير، وأنَّ على الصادق الأمين وجبرئيل الأمين إرجاع النازل نجوماً إلى أماكنها في السور بأمرٍ من الله سبحانه وتعالى، وهو معنى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [سورة القيامة: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [سورة هود: ١].

(٧٣) أنظر: الإتقان ١: ١١٩/ ح ٥٠٩.

(٧٤) جمال القراء: ١٥٣ ـ ١٥٤، وعنه في الإتقان ١: ١٢٠/ ح ٥١٠.

(٧٥) كنا قد أشرنا في أول هذا المبحث- الترتيب -إلى اللقاء الثنائي بين جبرئيل= =الأمين والصادق الأمين وفوائد العرضة الأخيرة، والآن نستنتج فوائد أخرى.

كما أنه يبيّن سرّ إشراف رسول الله ﷺ على ترتيب الكتاب العزيز[٧٦]، وسبب عرض رسول الله القرآن على جبرئيل كلّ عام مع أنّ الله سبحانه صان رسوله من النسيان وقد أقرأه ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ﴾ [سورة الأعلى: ٦]، إذن فما يعني سر هذا اللّقاء الثنائيّ بينهما في كل عام، وما الفائدة منه، مع إقرارنا بأنّ محمّد بن عبد الله ﷺ هو رسول الله، والمبلّغ الصادق الأمين للوحي؟. إلّا أن نقول بأن الدقّة في الضبط والحفاظ على نصّه ولزوم قراءته وإقرائه طبقاً لما نزل من اللّوح المحفوظ إلى البيت المعمور أو إلى سماء الدنيا أو على صدر النبي محمّد ﷺ كانا مما شرعا للوقوف أمام المدعيات الكاذبة للآخرين في جمع القرآن.

وقد أقرّ نولدكه بوجود تطابق بين ترتيب الآيات المنزلة نجوماً مع النازلة دفعة واحدة حيث قال: انّ الآيات المنفردة المختلفة التي يتألّف منها كتاب الإسلام المقدّس، تعود بناءً على إشاراتٍ كثيرة متضمّنة فيها، إلى كتاب محفوظ في السماء، وذلك في مطابقة دقيقة له، في حين أنّ كتب المسيحيين واليهود المقدّسة تنبثق من النموذج الأعلى ذاته، غير أنّها تعرّضت لتشويه كبير.

وبعد هذا يكون ترتيب المصحف اليوم هو ما وافق اللّوح المحفوظ؛ ولم يقع فيه التحريف حسب إقرار بعض المستشرقين أيضاً بعكس التوراة والإنجيل المحرفتين، لأنّ الله لم يجوّز لرسوله أن يقرأ القرآن قبل أن يقضي به الوحي، فكيف يرضى ﷺ للمسلم أن يقرأ آيات القرآن في صلاته قبل إكمال نزولها وقضاء الوحي بتلاوتها؟.

أو كيف يرضى سبحانه وتعالى أن يقرأ المسلم كتابه المقدّس بالمترادف من الكلمات، أو بالمعنى؟!.

فالله سبحانه كان لا يسمح للنبيّ

(٧٦) فما جاء عنه ﷺ في فضيلة بعض الآيات، أو في تحديد بعض الآيات لموضوع خاص، كقوله مثلاً: «إقرأ الآيتين من آخر سورة البقرة»، أو: «الآيات الأخيرة من سورة الكهف»، أو: كذا وكذا، يؤكّد إشرافه ﷺ على ترتيب المصحف، لأنّ تأكيده على قراءة الآيات العشر من آخر سورة كذا، فيها دلالة على قرآنيتها عند الباري جل وعلا.

أن يستعجل في إقرار الآيات والسور قبل إكمال نزولها منجماً، لقوله تعالى: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [سورة القيامة: ١٦ -١٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾[سورة طه: ١١٤]، وأمثالها.. فكيف يرضى بما قالوه عن جمعه بشاهدين، وبيد غير المعصوم، وفي زمن الفتنة على وجه الخصوص؟!. إن ما قالوه قبيح جداً.